

# الانعكاسات القتالية لفوضى 11 فبراير

رئيس هيئة المساحة الجيولوجية:  
«12» شركة في مجال  
التعدين غادرت اليمن  
نهائياً بعد 2011م

أوكسفام:  
«300» ألف طفل  
توقفوا عن التعليم  
بسبب فوضى 2011م

نائب رئيس الغرفة التجارية:  
«186» شركة يمنية وأجنبية  
غادرت البلاد بسبب عجز  
الحكومة عن توفير الأمن

الاتحاد العام للمقاولين:  
800 شركة مقاولات كانت  
تعمل قبل 2011م واليوم هناك  
«270» مقاولاً في السجن



ونظراً لما لحق به من تدمير  
ممنهج منذ العام  
2012م، فقد  
انتقد محللون  
غربيون طريقة  
هيكله الجيش في  
اليمن، معتبرين  
ذلك عملاً تخريبياً  
وانتقامياً حيث وان  
الهيكل لم تفرق بين  
مكونات  
جيش  
تقليدي  
قديم،  
وجيش  
حديث أصبح  
أكثر تطوراً،  
مشيرين إلى  
أنه كان بالإمكان تأهيل الجيش  
القديم، لبيواري الجيش  
الحديث، وليس تفتيت  
الحديث وجعله كالتقديم.

أعمال  
لم تسلم أهم  
القطاعات الاقتصادية  
والحيوية من الأضرار القتالية التي انعكست عليها فوضى  
11 فبراير 2011م في بلادنا فقد تعرضت أنابيب نقل  
النفط من صافر بمأرب إلى ميناء رأس عيسى بالحديدة  
خلال العام 2013م وحده (38) اعتداءً،  
وفي كل يوم تتوقف فيه عملية ضخ النفط، تخسر  
مليون دولار (15) مليون دولار وفي الشهر (310)  
مليون دولار، وخلال الفترة منذ منتصف العام 2011م  
خسرت الخزينة العامة للدولة بسبب الانفلات الأمني  
وعدم المقدرة على حماية أنابيب النفط (4,7) مليار  
دولار أميركي.

يذكر ان النفط يمثل - حسب الخبير الاقتصادي  
الدكتور طه الفسيل - (70%) من إيرادات الدولة،  
كما يشكل ما نسبته من (85-95%) من صادرات  
اليمن السلعية للخارج.  
وفيما يخص قطاع الكهرباء، فقد لحق به - ايضاً -  
الضرر البالغ لانعكاسات فوضى 11 فبراير 2011م،  
(مأرب - صنعاء) فقد تعرضت لأكثر من (220) اعتداءً  
منذ منتصف العام 2011م.

ولم تتوقف خسائر هذا القطاع على المؤسسة العامة  
للكهرباء التي قد تصل لـ (50) مليار ريال ناميك عن  
الفساد الذي يتزايد على ذمة أعمال التخريب، وبسبب  
ذلك أغلقت عشرات المصانع والمعامل والمؤسسات  
ومحلات الاتصالات والإنترنت وغيرها وأوقفت أعمالها  
بسبب عدم وجود طاقة كهربائية والتي صارت تستخدم  
كسياسة لتفضيخ المستثمرين وتكبيدهم خسائر  
فادحة منذ ان أصبحت الوزارة في قبضة الاخوان، وكذلك  
قيادة محافظة مأرب وفي ظل سياسة الإمبالاة التي  
تتبعها... إضافة للخسائر البشرية التي خلفها حرائق  
الشموع في المنازل، واستنشاق عشرات الأسر لعوادم  
المولدات الكهربائية.

تشغل  
مليوناً  
ونصف  
المليون عاملاً،  
كما يستفيد منها  
(25%) من  
إجمالي السكان..  
ونظراً  
لانعكاسات  
11 فبراير  
2011م على  
هذا القطاع،  
فقد أعلنت

عشرات الشركات عن  
إفلاسها، وتم إيداع  
(270) مقاولاً  
السجن بسبب العجز  
في تسديد مبالغ  
العقود الواجبة الوفاء،

بتغطية ضمانات المصاريف. إلى  
جانب أن هذا القطاع الحيوي المهم، قد شهد  
انكماشاً بلغت نسبته (25,2%)،  
جرى الأزمة

تسببت فوضى 11 فبراير 2011م ينزيف الدم اليمني  
وسقوط عدد من القتلى والجرحى، الذين كانوا وقوداً  
وقرايين ضحت بهم احزاب المشترك لتحقيق مكاسب  
شخصية وحزبية، حيث تشير العديد من التقارير الى  
أن جهات نافذة تقف خلف "حكومة الوفاق" تلاعبت  
بكشوفات جرحى 2011م، حيث كانت تقوم اللجنة  
التي شكلت لحل ومعالجة هذه المسألة، بحذف أسماء  
جرحى حقيقيين على ذمة أحداث 2011م واستبدالهم  
باسماء جرحى قبليين وآخرين سقطوا في صراعات  
مسلحة واعتداءات مختلفة وليس لهم علاقة بشباب  
أحداث 2011م.

تقارير مؤكدة وثقت وجود (200) جريح حقيقي من  
جرحى الأزمة، تنكرت لهم حكومة بأسنوده، ولم تتكفل  
بمعالجة سوى (50) جريحاً ممن ينتمون الى حزبهم  
، رغم ان إصابات بعضهم قد جرى لها مضاعفات  
وتداعيات مأساوية.

مؤسسة الجيش  
لم تتوقف التداعيات والانعكاسات المأساوية التي  
خلفتها أحداث 11 فبراير 2011م على الجانب  
الاقتصادي والمعيشي والتنموي والبطالة، ومغادرة  
الشركات الاستثمارية اليمن، بل طالت وبصورة واضحة  
مؤسسة الجيش التي صوبت حراب الشر والتآمر باتجاهها  
، وخاصة قوات النخبة، وتم هيكلتها وإدماج عناصر  
متطرفة وغير مجهزة أو مدربة مع وحدات مدربة  
تدريباً عالياً، كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة.  
لقد كان الحرس الجمهوري اليمني حتى نهاية العام  
2011م يعد أقوى الوحدات العسكرية في الجزيرة  
العربية، وثاني أقوى وحدة عسكرية في الجيوش  
العربية، بعد الحرس الجمهوري المصري. كما كان  
يصنف الجيش اليمني كراعي أقوى جيش عربي حتى  
نهاية العام 2011م أيضاً -ومرتبة الجيش رقم (44)  
عالمياً.

خلفت فوضى 11 فبراير 2011م بنزول الاخوان وأحزاب المشترك الى الساحات وتبني العنف للتغيير في بلادنا دماراً هائلاً في القيم والفكر  
والبنى التحتية والتنمية والوحدة الوطنية ومؤسستي الجيش والأمن، والتسبب بقطع أرزاق مئات الآلاف من المواطنين الموظفين والعمال  
وأسر العديد منهم وحالاتهم الى الأرصفت كبطالة.. إضافة إلى مغادرة مئات الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال من اليمن بشكل نهائي بسبب  
الانهيار الأمني الذي أعقب الأزمة المفتعلة في العام 2011م.. هذه الأزمة التي خلفت - وما زالت - مآسي لا حصر لها.. على كافة المستويات.  
وأعدت اليمن للخلف عشرات السنوات، إذ لم تكن أعادتها قروناً، خاصة إذا ما نظرنا لما لحق بالوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي والثقافي والوضع  
الاقتصادي والأمني وغيره من ضربات مدمرة..

عبدالكريم المحدي

أوقفت الحكومة التوظيف للشباب رغم اعترافها بضرورة توفير  
200 ألف فرصة عمل سنوياً لامتناس البطالة

ساعات التخريب رفعت نسبة البطالة من أقل من 40% إلى 54%

أكثر من «200» شاب جريح بسبب الأزمة حرمهم  
«الإخوان» من حق العلاج

13 مليون يمني بحاجة ماسة لمساعدات عاجلة

عشرات المعامل والمصانع أغلقت بسبب انقطاعات  
الكهرباء وتساهل أطراف بالحكومة

من (5) ملايين يمني لا يستطيعون أبداً شراء موادهم  
الغذائية.. كما أن 53% من اليمنيين يعيشون تحت  
خط الفقر.

شركات غادرت اليمن  
يقول محمد محمد صلاح - نائب رئيس الغرف التجارية  
والصناعية: لقد ارتفع عدد الشركات التي غادرت  
اليمن خلال العام 2013م ليصل العدد لـ (186)  
شركة يمنية وأجنبية، معزياً ذلك لسوء الأوضاع الأمنية  
وعجز الحكومة عن حمايتها وإيجاد مناخات ملائمة



## مقتل مواطن ونهب لمغتربين في الضالع

لقي مواطن من أبناء محافظة ريمة مصرعه بمدينة الضالع بعد قيام مسلحين بإطلاق الرصاص  
عليه عند عودته إلى منزله بعد صلاة العشاء.  
وأكدت مصادر محلية للمؤتمرت: ان المواطن عزيز العتمى يملك محل تجارياً جوار الجامع الكبير  
بالضالع منذ سنوات ويسكن مع أسرته بحي نشام بمدينة الضالع.  
وقد أثار الحادث الرعب والخوف لدى المواطنين المقيمين بالضالع من خارج المحافظة وكذلك استنكار  
المواطنين من أبناء الضالع الذين حملوا الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية المسؤولة وخاصة وان الضالع  
تعيش إنفلاتاً أمنياً غير مسبوق دون أن تحرك الجهات الأمنية أي ساكن.  
من جانب آخر تعرض عدد من المغتربين من أبناء مديرية جبن للتلقط ونهب مبالغ مالية كبيرة كانت  
بحوزتهم أثناء قيام عصابة مسلحة أثناء مرورهم بالطريق الرئيسي بالضالع -عدن.

## سُميع يُقضي 66 موظفاً خلال شهر يناير ويستبدلهم بـ «الاخوان»

كما أصدر الوزير سميع 5 قرارات تعيين لمدراء إدارات، ورؤساء أقسام،  
ومستشار مالي وإداري في المكتب الفني بديوان عام الوزارة، بالإضافة إلى  
إصدار قرار سحب فيه القرار الوزاري رقم (253) لسنة 2013م، الذي جرى  
بموجبه تعيين مدير لمحطة كهرباء "جعار لودر".  
ونقلت الصحيفة عن مصدر موثوق في المؤسسة العامة للكهرباء أن القرارات  
التي أصدرها الوزير سميع منذ بداية هذا العام 2014م، هي أكثر من 66  
قراراً.. مؤكداً أن ما حصلت عليه الصحيفة من صور القرارات وعددها 25  
قراراً والتي أصدرها الوزير، خلال شهر واحد فقط، ليست إلا جزءاً يسيراً من  
قرارات التعيينات التي أصدرها سميع خلال فترة تبوئه مقعد وزارة الكهرباء  
الممتدة 7 سبتمبر 2011م وحتى الآن.

أصدر وزير الكهرباء، صالح سميع، خلال شهر يناير المنصرم (25)  
قراراً عين فيها أشخاصاً مقربين منه وأعضاء في حزب الإصلاح،  
كمدراء عموم، ونواب، ومدراء إدارات، وفروع، ورؤساء أقسام داخل ديوان عام  
الوزارة، وداخل المؤسسة العامة للكهرباء والمناطق التابعة لها في المحافظات.  
وقام الوزير صالح سميع بإصدار 5 قرارات تعيين في المؤسسة العامة  
للكهرباء، توزعت بين مدراء عموم، ونواب مدراء عموم، ومدراء إدارات، وأيضاً  
5 قرارات تعيين لنواب مدراء عموم مناطق الكهرباء في المحافظات، بينها  
تعيين مدير عام لمنطقة واحدة، بالإضافة إلى إصدار 9 قرارات تعيين مدراء  
إدارات في عدد من المناطق، بينها قرار تعيين مدير لاحت الفروع التابعة لها.  
بحسب يومية صحيفة "الشارع".

